

محضر مجلس التدبير
الإثنين 03 فبراير 2020
رئاسة الجامعة تطوان

الحاضرون:

- محمد الرامي، رئيس الجامعة.
- فاطمة الحساني، رئيسة جهة طنجة تطوان الحسيمة
- ممثل رئيس المجلس الإقليمي بتطوان
- مصطفى الغاشي، عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية
- محمد بلايه، مدير المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بالحسيمة
- عبد اللطيف الغشام العمراني أستاذ التعليم العالي
- محمد ياسين الشكوري، أستاذ مؤهل
- أنس الصوفي، ممثل الموظفين

الغائبون:

- أمينة المهيأوي، ممثلة الطلبة

المقرر:

شكري بربارة، الكاتب العام للجامعة.

08 عضوا حاضرا

جدول الأعمال

1. مشروع إحداث الكلية المتعددة التخصصات بوزان.
2. مشروع إحداث كلية العلوم الإقتصادية والتدبير بتطوان.
3. الدراسة والمصادقة على مشروع توزيع المناصب المالية برسم سنة 2020.
4. مختلفات.

انعقد برئاسة الجامعة بتطوان، ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال، اجتماع لمجلس التدبير بحضور الأعضاء المذكورة أسماؤهم أعلاه.

في بداية الاجتماع، رحب الأستاذ محمد الرامي بالسيدة رئيسة الجهة وأعرب عن سعادته بحضورها وعن شكره لدعم الجهة الدائم للجامعة ومساهمة مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة في الرفع من الطاقة الاستيعابية للجامعة بحوالي 2800 مقعد موزعين على عدة مؤسسات، وفي هذا الإطار استفادة الجامعة من بناء الجهة لمركزين للبحث العلمي بكل من تطوان وطنجة ومساهمتها في بناء المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالحسيمة. وبعد ذلك تدخلت السيدة رئيسة مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة، السيدة فاطمة الحساني، لتؤكد على ان مساهمة المجلس تأتي من منطلق الايمان بدور الجامعة في تنزيل الجهوية التي تطمح اليها المملكة المغربية. مضيئة ان هذا الرهان لا يتأتى الا من خلال ضمان العدالة المجالية بين مختلف اقاليم الجهة وتوفير المقاعد الجامعية الكافية لاستيعاب حاجيات جميع طلبة الجهة، وأضافت ان مجلس الجهة، مستعد للمضي في الدفع بمجالات التعاون المختلفة بين الجامعة والجهة، من أجل المساهمة في تنزيل مختلف المشاريع التي من شأنها ان تحقق لحمة وربط جميع مناطق الجهة فيما بينها، وفي هذا الإطار أشارت باستعداد مجلس الجهة لتمويل الدراسات الخاصة بإنشاء كليتي شفشاون ووزان وكذا الدخول كشريك من أجل تمويل اليوم الواحد والعشرون للبحث العلمي والابتكار التي ستنظمه الجامعة خلال شهر مارس المقبل وذلك دعماً للبحث العلمي الجهوي.

بعد ذلك مر الجميع إلى مناقشة جدول أعمال الندوة:

1. مشروع إحداث الكلية المتعددة التخصصات بوزان

تحدث السيد الرئيس عن مشروع إحداث الكلية المتعددة التخصصات بوزان والذي يأتي في إطار المساهمة في تقوية العرض البيداغوجي والاستجابة لانتظارات ساكنة هذا الإقليم والتخفيف من الضغط على مجموعة من المؤسسات الجامعية وكذا التخفيف من كلفة التعليم العالي بالنسبة لساكنة الجهة، وبالتالي الحد من ظاهرة الهدر الجامعي، كما سيتمكن هذا المشروع من رفع الطاقة الاستيعابية للجامعة بالجهة والمساهمة في النهوض الاقتصادي والاجتماعي بهذا الإقليم. وفي هذا الصدد أشار السيد الرئيس إلى اللقاءات التي تمت مع السيدة رئيسة الجهة ومع السيد الوزير والتي من خلالها



عبرت السيدة رئيسة الجهة عن استعداد الجهة لدعم الجامعة والمؤسسات الجامعية الجديدة كما أشارت إلى تخصيص 20 هكتار من طرف المجلس لإنشاء الكلية والحي الجامعي بمدينة وزان.

2. مشروع إحداث كلية العلوم الاقتصادية والتدبير بتطوان.

خلال مناقشة هذه النقطة ذكر السيد رئيس الجامعة ببعض الإحصائيات الخاصة بعدد الطلبة المسجلين بمسالك علوم الاقتصاد والتدبير بالجامعة والذي يناهز 19000 طالب، وحدها كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان تضم أكثر من 7800 طالب وطالبة مما يجعلها مؤسسة قائمة الذات.

كما أن إنشاء كلية للعلوم الاقتصادية والتدبير يأتي بهدف المساهمة في تقوية العرض البيداغوجي للجامعة والتخفيف من الضغط على مجموعة من المؤسسات الجامعية ككلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان والذي بلغ عدد المسجلين بها أكثر من 31000 طالب بنسب تأطير جد متدنية، مما يؤثر على جودة ومردودية التعليم بها.

وفي هذا الإطار اقترح السيد الرئيس المشروع المتواجد بجانب كلية أصول الدين كمكان لاحتضان كلية للاقتصاد والتدبير، مذكرا في هذا الصدد ببعض التجارب على الصعيد الوطني، حيث أن هناك توجه على الصعيد الوطني لإحداث كليات الاقتصاد.

3. دراسة مشروع توزيع المناصب المالية برسم سنة 2020

في بداية عرضه تطرق السيد الرئيس لعدد المناصب المخولة للجامعة برسم السنة المالية 2020 والتي تبقى أقل من حاجيات الجامعة إطار المصادقة على مشروع توزيع المناصب المالية برسم سنة 2020، تمت مناقشة النقط التالية:

- وضع السيد الرئيس أنه هناك تطور في عدد الأساتذة بنسبة 25%، عدد الموظفين بنسبة 16% وعدد الطلبة بنسبة 35%.
- أوضح السيد رئيس الجامعة بأن مشروع توزيع المناصب أخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعطيات منها:

- نسبة التأطير البيداغوجي والإداري
- الفارق مع المعدل الوطني للتأطير
- الإحالة على التقاعد
- حاجيات المؤسسات المحدثّة
- عدد المؤسسات المطلوب منها سنويا زيادة عدد الطلبة المسجلين



● كما ذكر بضرورة عدم تجاوز نسبة التوظيف بالنسبة للإداريين ما بين 20 % و 30 % من عدد المناصب المحدثة، إلا أنه أخبر السادة العمداء والمدراء باحتمال رفع هذه النسبة خلال اللقاء الذي سيعقد مع السيد الوزير، نظرا لمشكل مغادرة فئة كبيرة من الموظفين لإداراتهم في ظل نجاحهم في مباريات التوظيف في إطار أستاذ التعليم العالي مساعد وإحالة بعضهم على التقاعد. بعد ذلك، أشار السيد الرئيس إلى أنه في سنة 2019، تم تضييع 5 مناصب وتم تحويل 4 مناصب من أصل 144 منصب مالي. وأكد السيد الرئيس أن عدد المناصب المضیعة ليس بالشيء الكثير بالمقارنة مع بعض الجامعات المغربية الأخرى. أما بالنسبة للمناصب المالية المقترحة لسنة 2020، سيتم توزيع 97 منصبا على 17 مؤسسة (انظر العرض المرفق)

- اعتماد الترشيح الإلكتروني عبر المنصة الإلكترونية الخاصة بالجامعات،
- ضرورة إرفاق متطلبات المؤسسات من الإداريين بتوصيف للوظائف (fiche de poste) من أجل توضيح المهام الحقيقية للموظف،
- الحرص على استغلال المناصب وذلك قبل نهاية آجال الدورة المحددة،
- أوضح أيضا أنه إذا تم تزويد الجامعة بمناصب أخرى، يجب الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات بعض المؤسسات كما يجب العمل والتنسيق مع مجلس الكلية. في نفس الإطار المتعلق بالمناصب، تم التركيز على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات بعض المؤسسات ككلية الطب والصيدلة مثلا، حيث وجب تزويدها بالمناصب نظرا لفتح المستشفى الجامعي بطنجة.

بعد ذلك تدخل السادة أعضاء مجلس التدبير من أجل بسط حاجيات المؤسسات الجامعية من الموارد البشرية مذكرين بكون نسبة التأطير عند جل المؤسسات تؤثر سلبا على جودة ومردودية الأستاذ والموظف الإداري مما يعيق تنمية هاته المؤسسات، ومن أجل تخطي هذه المشاكل طالبوا بضرورة الرفع من عدد المناصب المالية المخصصة لجامعة عبد المالك السعدي، كما تمت مناقشة إمكانية انتقال بعض السيدات والسادة الأساتذة من مؤسسة لأخرى، كما اقترح بعض أعضاء مجلس التدبير ضرورة إعادة النظر في معايير توزيع المناصب مركزين على ضرورة توفر الجامعة على الحصص الزمنية الفعلية للسيدات والسادة الأساتذة قبل توزيع المناصب.

وفي الأخير تطرق السيد الرئيس إلى بعض النقاط الآنية والتي تتلخص فيما يلي:

- ضرورة تفعيل مكاتب الشكايات بالجامعة والتجاوب مع شكايات المرتفقين والمواطنين داخل الأجال، مع حفظ وتسجيل جميع الشكايات في سجل خاص بكل مؤسسة مع ضرورة تعيين موظف لهذه المهمة،
- نظرا لتضارب الأرقام الإحصائية ما بين رئاسة الجامعة والمؤسسات والمصالح المركزية بالوزارة،



ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه الإحصائيات، أصر السيد الرئيس على ضرورة وأهمية تعيين موظف خاص بالإحصائيات، والذي يكون هو المخاطب الوحيد على صعيد كل مؤسسة، وفي هذا الإطار ستعمل رئاسة الجامعة على إعداد برنامج للتكوين المستمر لفائدة هؤلاء المسؤولين، كما أخبر السيد رئيس الجامعة السادة أعضاء المجلس بتأجيل تاريخ انعقاد اليوم 21 للبحث العلمي والابتكار، ليتسنى للجامعة التنسيق مع جهة طنجة تطوان الحسيمة على استعدادها من أجل دعم هذا اليوم والمشاركة الفعالة فيه، كما أخبرهم باحتمال ترؤس السيد الوزير لهذا اليوم والذي سيتم فيه تقديم جوائز للأساتذة وطلبة الجامعة المتميزين في أعمالهم العلمية، كما أشار إلى مشاركة جامعة عبد المالك السعدي في فعاليات الدورة 26 للمعرض الدولي للنشر والكتاب المنظم ما بين 06 و16 فبراير 2020 بالدار البيضاء، من خلال رواق سيتم تنشيطه من طرف فريق من الأساتذة والإداريين وفق برنامج غني تم إعداده.

وفي هذا الإطار تدخل مجموعة من السادة أعضاء المجلس لينوهوا بهذه الخطوة والتي من خلالها سيتم تقديم مجموعة من إصدارات سنة 2019 و2020 للسيدات والسادة أساتذة الجامعة، كما سيتم تنظيم ندوات وقراءات والعمل على عقد شراكات في الميدان الثقافي.

كما أخبر السيد الرئيس السادة أعضاء مجلس التدبير بقرب اعتماد هيكلية رسمية لرئاسة الجامعة وأخرى للمؤسسات الجامعية بالتنسيق بين ندوة رؤساء الجامعات المغربية وكل من وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الاقتصاد والمالية وتحديث الإدارة، مما سيسهل العمل الإداري، وفي هذا الإطار تمت أيضا مناقشة مشكل غياب وتأخر الموظفين خلال المجلس، حيث أكد السيد الرئيس على ضرورة إعمال القانون في مشكل التأخر.

وعقب الانتهاء من الندوة، تمت المصادقة بالإجماع على مشروع توزيع المناصب المالية برسم سنة 2020، وعلى مشروع إحدات الكلية المتعددة التخصصات بوزان وكلية العلوم الإقتصادية والتدبير بتطوان، ورفعت الجلسة على الساعة الخامسة مساء.

المقرر: شكري بربارة

